أكد أنها تشمل قوانين الجزاء والمحاكمات الجزائية والأحوال الشخصية والعمل الأهلي

وزير العدل لـ «الأنباء»: المرحلة الثالثة لتطوير المنظومة التشريعية تستهدف مراجعة نحو 40٪ من إجمالي القوانين السارية

القبول في النيابة العامة سيكون سنوياً بدءاً من العام الحالي انسجاماً مع توجه الدولة نحو تكويت القضاء

العمل جار على فرز أسماء 855 متقدماً خلال فبراير الماضي تمهيداً لتشكيل لجنة مختصة لاختيارهم

وزير العدل المستشار ناصر السميط

«الدراسات القضائية» يعكف حالياً على تهيئة أكبر دفعة في تاريخ النيابة قوامها 132 طالباً وطالبة

الحد الأقصى للقبول 200 متقدم في كل دفعة وسيتم قبولهم جميعاً إذا استوفوا الشروط واجتازوا الاختبارات

عبدالكريم أحمد

أكد وزير العدل المستشار ناصر السميط أن المرحلة الثالثة من الخطة الوطنية لتطوير المنظومة التشريعية تعد أهم المراحل، نظرا لما تتضمنه من مراجعة شاملة لأبرز القوانين النافذة في الدولة.

وأوضح السميط، خلال تصريح لـ «الأنباء»، أن هذه المرحلة تستهدف مراجعة نحو 40٪ من إجمالي القوانين السارية في الكويت، والبالغ عددها 983 قانونا، وتشمل عددا من التشريعات الرئيسية التي تمس حياة المواطنين والمقيمين بشكل مباشر.

حياة الناس

وكشف أن هذه المرحلة تتضمن قوانين تمس حياة الناس بشكل مباشر، من بينها قانون الجزاء، وقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون العمل في القطاع الأهلي المنظم للعلاقة بين العامل وصاحب العمل، إلى جانب العديد من القوانين الأخرى. وأشار إلى أن هذه الخطة تأتي في إطار مواصلة تحديث المنظومة التشريعية بما يواكب المتغيرات ويعزز كفاءة البيئة القانونية في البلاد.

وبشأن دفعة العام الحالي 2026 لكلية الحقوق في جامعة الكويت، قال السميط إن الدولة في حاجة ماسة إلى هؤلاء الخريجين، مشيدا بكلية الحقوق في جامعة الكويت، حيث قال: «هذا الصرح الأكاديمي العريق مضى عليه أكثر من 60 عاما، ونحن نفخر بأن غالبية أعضاء السلطة القضائية في دولة الكويت هم من خريجي هذا الكيان». وردا على سؤال بشأن زيادة أعداد المقبولين في النيابة العامة، أوضح السميط أن هناك حاليا دفعة تضم 132 طالبا وطالبة يتم تهيئتها في معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، وهي الأكبر في تاريخ النيابة العامة. وأضاف أن باب القبول، الذي تم فتحه في شهر فبراير الماضي، شهد تقدم 855 شخصا، مفيدا بأن العمل جار حاليا على فرز الأسماء تمهيدا لتشكيل لجنة مختصة لاختيارهم.

وأكد السميط أنه سيتم قريبا فتح باب التقديم للمرة الثالثة خلال العام الحالي، وذلك لخريجي دفعة 2026 الذين جرى تخريجهم وتكريمهم مؤخرا.

وكشف أن ملف القبول في النيابة العامة سيكون متاحا سنويا ابتداء من هذا العام، انسجاما مع توجه الدولة نحو تكويت مرفق القضاء.

وأشار إلى أن مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يحرص على نوعية وجودة الخريجين المرشحين لتولي العمل في السلك القضائي، وقد وضع حدا أقصى للقبول يبلغ 200 طالب وطالبة، مؤكدا أنه في حال اجتاز المتقدمون جميع الاختبارات والمقابلات الشخصية واستوفوا الشروط، فإن المعهد على استعداد لقبول عدد الـ200 طالب كاملا.

جمعية مبارك الكبير والقرين التعاونية

إعادة طرح إعلان بالصحف لمشروع صيانة الثلاجات وفريزرات الأسواق المركزية رقم (5/4/3) والأفرع التابعة للجمعية وأفرع التموين شامل قطع الغيار

رقم التصريح (م/م.خ/15/2026/7)

تعلن جمعية مبارك الكبير والقرين التعاونية عن حاجتها إلى الشركات والمؤسسات المتخصصة في مجال أعمال الثلاجات والفريزرات وذلك حسب المواصفات الموجودة بكراسة الشروط، فعلى الشركات والمؤسسات الراغبة التقدم إلى إدارة الجمعية لاستلام كراسة الشروط وذلك حسب التالي:

1- تسليم كراسة الشروط للمقاول نظير مبلغ 150 د.ك (غير قابل للرد).
2- ترخيص تجاري للشركة أو المؤسسة ساري المفعول.
3- اعتماد توقيع للشركة أو المؤسسة من قبل الهيئة العامة للقوى العاملة أو لجنة المناقصات المركزية ساري المفعول (ولا يقبل أي تفويض غير ذلك).
4- تقديم كفالة بنكية 2% من قيمة العطاء صالحة لمدة 90 يوماً من تاريخ الإغلاق.
5- المناقصة عامة للشركات والمؤسسات المتخصصة بهذا المجال.
6- يبدأ شراء كراسة الشروط والمواصفات من تاريخ طرح الإعلان ولغاية يوم 2026/08/06.
7- تتم تعبئة نموذج صيغة العطاء بالقيمة الإجمالية، ونموذج الكفالة البنكية (أرقام وأحرف) بكراسة أصول المناقصة على أن يوقع ويختم من قبل الشركة أو المؤسسة، شريطة الالتزام بما جاء بكراسة المناقصة ولن يعتد بالتواقيع الضوئية، ويستبعد العطاء الذي يخالف ذلك.
8- تتم تعبئة نموذج جداول الكميات بالقيمة الإجمالية والإفرادية (أرقام وأحرف) على أن يوقع ويختم من قبل الشركة أو المؤسسة، مع شريطة الالتزام بما جاء بكراسة المناقصة، ولن يعتد بالتواقيع الضوئية، ويستبعد العطاء الذي يخالف ذلك.
9- سوف يكون موعد الاجتماع التمهيدي قبل أسبوعين من موعد الإغلاق ويجب أن يتم اعتماده من قبل إدارة المنشآت التعاونية، وتقديمه ضمن مستندات المناقصة، ويستبعد العطاء الذي لا يحتوي على الاجتماع التمهيدي الموقع والمختوم من الشركات والمعتمد من إدارة المنشآت التعاونية.
10- سوف يكون آخر يوم لتقديم العطاء يوم الأحد الموافق 2026/09/13 في تمام الساعة 12:00 ظهراً بإدارة المنشآت التعاونية - منطقة القصور (قطعة 5)، على أن يقوم المقاول بتقديم مظروف واحد محكم الإغلاق ومشمع بالشمع الأحمر ويحتوي على نسخة ورقية من كراسة المواصفات المعتمدة من إدارة المنشآت التعاونية، وهي كما يلي: أصول المناقصة - الشروط العامة - الشروط الخاصة - المواصفات الفنية - جداول الكميات - المخططات - الاجتماع التمهيدي بالإضافة إلى المستندات المذكورة في البنود رقم (2،3،4،7،8،9). ولا يقبل المظروف غير المشمع أو الممزق أو التالف أو المشوه أو المميز بصفة أو عليه إشارة أو علامة أو دلالة، وذلك وفقا لشروط التقديم في كراسة المناقصة المعتمدة بحسب ما هو مذكور في قرار (46/ت) لسنة 2021 لقطاع التعاون.
11- تستبعد العطاءات التي لا تستوفي ما سبق ذكره وذلك من خلال الاجتماع المحدد لفض العطاءات ولن تقبل أي مستندات إضافية بعد الاجتماع.

مجلس الإدارة

لترسيخ التعاون وتبادل الخبرات مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة

«الوطني للثقافة»: مهتمون بدعم جهود «اليونسكو» في حماية التراث الثقافي والطبيعي

كونا: أكد المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب اهتمام دولة الكويت المتواصل بدعم جهود منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في حماية التراث الثقافي والطبيعي وتعزيز حضورها في المحافل الدولية المعنية بالتراث بما يسهم في ترسيخ التعاون الثقافي وتبادل الخبرات مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة.

جاء ذلك في بيان صادر عن المجلس على هامش مشاركة دولة الكويت حاليا في أعمال الدورة الـ48 للجنة التراث العالمي التابعة لـ «اليونسكو» المنعقدة في مدينة بوسان بجمهورية كوريا بوفد يترأسه مندوبها الدائم لدى منظمة «اليونسكو» السفير د.علي المضف ومشاركة الأمين العام للمجلس د.محمد الجسار إلى جانب عدد من المختصين في مجالات التراث الثقافي والطبيعي. وذكر المجلس أن لجنة التراث العالمي تعد إحدى أبرز اللجان التابعة لـ «اليونسكو»، حيث تضطلع بمسؤولية تنفيذ اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي للعام 1972 من خلال دراسة ملفات ترشيح المواقع الجديدة للإدراج في قائمة التراث العالمي ومراجعة حالة صون المواقع المدرجة واتخاذ القرارات المتعلقة بحمايتها والحفاظ على قيمتها العالمية الاستثنائية إلى جانب مناقشة السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال صون التراث. وأوضح أن دولة الكويت فازت بعضوية اللجنة لتصبح ضمن الدول الأعضاء الـ21 ممثلة عن مجموعة الدول العربية لمدة أربع سنوات بعد الانتخابات التي أجريت بمقر «اليونسكو» في باريس في نوفمبر عام 2025. ولفت المجلس إلى أنه من المقرر أن تشهد الدورة الحالية مناقشة عدد من ملفات التراث المقدمة من مختلف دول العالم إضافة إلى استعراض تقارير الحفاظ على المواقع المدرجة سابقا وبحث آليات دعم الدول الأطراف لتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية وتعزيز بناء القدرات وتبادل الخبرات الفنية في مجالات إدارة مواقع التراث والمحافظة عليها. وأوضح أن الوفد الكويتي سيشارك على هامش أعمال الدورة في الاجتماعات التنسيقية واللقاءات الثنائية مع عدد من الوفود المشاركة ومسؤولي «اليونسكو» لبحث فرص التعاون في مجالات صون التراث وتبادل الخبرات الفنية والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في إدارة مواقع التراث الثقافي والطبيعي بما يدعم الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الموروث الحضاري وتعزيز استدامته.

مندوبنا الدائم لدى منظمة «اليونسكو» السفير د.علي المضف والأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون د.محمد الجسار خلال المشاركة في أعمال الدورة الـ 48 للجنة التراث العالمي

جمعية الفردوس التعاونية

إعلان

تعلن جمعية الفردوس التعاونية عن حاجتها للتعاقد مع أحد مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية

وذلك بعد موافقة وزارة الشئون الاجتماعية بكتابها رقم (20267605001739) بتاريخ 2026/07/12

وذلك وفقاً للشروط التالية:

1) أن يكون المحامي مقيداً بجمعية المحامين الكويتية، ولديه خبرة لا تقل عن خمس سنوات علي الأقل، مع تقديم المستندات الدالة على ذلك.
2) أن يكون المكتب من ذوي الاختصاص ولديه الخبرة الكافية مع تقديم المستندات الدالة على ذلك ولديه سابقة أعمال في مجال الخدمات القانونية الشاملة وادارة الدعاوى القضائية.
3) تمثيل الجمعية ومتابعة جميع القضايا التي ترفع من أو على الجمعية امام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها.
4) تحصيل كافة أنواع الديون المستحقة للجمعية سواء بالطرق الودية او القانونية.
5) تقديم الاستشارات القانونية التي تتعلق بجميع أعمال الجمعية.
6) صياغة وإعداد العقود المتعلقة بنشاط الجمعية مع تقديم كافة الايضاحات والاستشارات القانونية المتعلقة بنصوصها.
7) متابعة وإنجاز وإنهاء إجراءات جميع المخالفات والقضايا سواء الخاصة بموظفي الجمعية أو رؤساء مجالس الإدارة السابقين والحاليين.
8) أن يتمتع المكتب بفريق عمل مكون من مستشارين قانونيين واداريين لديهم الخبرة الجيدة في المجال القانوني والقضائي ولديهم القدرة على تقديم الاستشارات القانونية والقدرة على إدارة الدعاوى المرفوعة من الجمعية أو ضدها.
9) التعاقد بمبلغ مقطوع يسدد على دفعات، ولا يوجد أي نسبة أو أي مبالغ إضافية غير المتفق عليها في العقد.
10) عدم المطالبة برسوم فتح ملفات للقضايا أو الدعاوى القضائية الجديدة.
11) سوف يتم اختيار المكتب المتقدم وفقا لمواصفات كراسة الشروط المعدة من قبل الجمعية.

فعلى الراغبين من المكاتب المتخصصة التقدم إلى إدارة الجمعية (قسم السكرتارية) لاستلام كراسة الشروط وتقديم العرض بالمظروف المغلق لمدة (10) أيام عمل اعتبارا من (الأحد) الموافق (2026/07/26) حتى نهاية دوام يوم (الخميس) الموافق (2026/08/06) على أن يتم استقبال العروض كالتالي: من الأحد إلى الخميس من الساعة 9:00 صباحا حتى 2:00 ظهراً طوال مدة الاعلان الموضحة فقط. ولن يلتفت إلى الطلبات التي تقدم قبل أو بعد الموعد المحدد.

المستندات المطلوبة:

1): صورة البطاقة المدنية لصاحب المكتب.
2): صورة الرخصة التجارية سارية المفعول لمزاولة المهنة المطروحة.
3): صورة اعتماد التوقيع ساري المفعول مبينا فيه بيانات الترخيص المقدم.

مجلس الإدارة

«المحامين» تدشن منصة «وكيل» للذكاء الاصطناعي القانوني بالتعاون مع شركة WKEEL

المحامي عدنان أبل والمحامي خالد السويفان والمحامي عبدالله البكر

جانب من المحامين والمختصين

دشنت جمعية المحامين الكويتية، بالتعاون مع شركة WKEEL.AI، منصة «وكيل» للذكاء الاصطناعي القانوني، وذلك بحضور عدد من القانونيين والمهتمين بالتقنيات القانونية، بعد أكثر من ثلاث سنوات من البحث والتطوير، لتقديم منصة متخصصة تعتمد على التشريعات الكويتية والسوابق القضائية والمبادئ القانونية.

وتضم المنصة أكثر من 280 ألف سابقة قضائية يتم تحديثها بشكل يومي من خلال فريق قانوني متخصص، إلى جانب تحديث مستمر للتشريعات واللوائح والقرارات، بما يوفر للمحامين والمستشارين القانونيين والجهات الحكومية والباحثين أدوات متقدمة للبحث والتحليل والصياغة القانونية.

وأكد رئيس جمعية المحامين الكويتية عدنان أبل أن تدشين المنصة يأتي في إطار دعم التحول الرقمي للمهنة القانونية، وتعزيز الاستفادة من التقنيات الحديثة بما يخدم المحامين ويرتقي بجودة الخدمات القانونية.

من جانبه، أوضح أمين سر جمعية المحامين الكويتية خالد السويفان أن منصة «وكيل» جاءت ثمرة تعاون بين الجمعية وشركة WKEEL.AI، وبمشاركة محامين وخبراء قانونيين، بهدف تطوير منصة قانونية تتمتع بالدقة والموثوقية، وتواكب احتياجات القطاع القانوني في دولة الكويت.

وأشار المحامي عبدالله جاسم البكر إلى أن المشروع يعكس قدرة الكفاءات الكويتية على تطوير حلول تقنية متخصصة في المجال القانوني، فيما أكد عمرو وجيه من KDIPA الكويت أن المنصة تمثل نموذجاً للتكامل بين التكنولوجيا والخبرة القانونية، من خلال توفير أدوات ذكية تدعم البحث والتحليل والصياغة القانونية، مع بقاء القرار القانوني النهائي بيد المحامي والمختص.

وتتوفر منصة «وكيل» عبر تطبيقات App Store وGoogle Play، إضافة إلى الموقع الإلكتروني، بما يتيح للمستخدمين الاستفادة من خدماتها عبر مختلف الأجهزة.

وأوضحت شركة WKEEL.AI أن إطلاق المنصة من دولة الكويت يمثل المرحلة الأولى من خطتها التوسعية، والتي تستهدف أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، ثم الوطن العربي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «MENA»، من خلال تطوير منظومات قانونية مستقلة لكل دولة، وفق تشريعاتها وإجراءاتها وصياغاتها القانونية، بما يضمن توافق المنصة مع الأطر النظامية المعمول بها في كل دولة.